

المحور السادس: المعيار المحاسبي الدولي IAS 01:

أولاً- الهدف:

إن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية، أما الاعتراف بالعمليات والأحداث المحددة وقياسها والإفصاح عنها فيتم تناولها في معايير الحاسبة الدولية الأخرى.

ثانياً. النطاق:

يجب تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات المالية الخاص بجميع الأغراض العامة المعدة والمعروضة بموجب معايير المحاسبة الدولية. إن البيانات المالية للأغراض العامة هي تلك التي يقصد بها تلبية احتياجات المستخدمين الذين هم ليسوا في موقع يمكنهم فيه طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة، وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات المعروضة بشكل مستقل أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل تقرير شهري أو نشرة اكتتاب، ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية المرحلية المختصرة، بل ينطبق على حد سواء على البيانات المالية لمنشأة فردية وعلى البيانات المالية الموحدة لمجموعة منشآت، على أن هذا المعيار لا يحول دون عرض البيانات المالية الموحدة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية والبيانات المالية للشركة الأم بموجب المتطلبات القومية ضمن نفس الوثيقة ما دام أساس إعداد كل واحد منها مبين بوضوح في بيان السياسات المحاسبية.

كما ينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المنشآت بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، وهناك متطلبات إضافية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مع متطلبات هذا المعيار ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم (30) - الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

ثالثاً. عرض البيانات المالية:

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلـي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكـلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يليـ:

- أ. موجودات المنشأة.
- ب. مطلوبات المنشأة.
- ج. حقوق المساهمين.
- د. دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر.
- هـ. التدفقات النقدية.

تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت توليد النقد والنقد المعادل والتأكد من ذلك.

رابعاً. المسؤولية عن البيانات المالية:

إن مجلس الإدارة و/أو الهيئة الحاكمة الأخرى للمنشأة مسؤولة عن إعداد وتقديم بياناتها المالية.

أجزاء البيانات المالية: تشمل مجموعة كاملة من البيانات المالية الأجزاء التالية:

- أ-. الميزانية
- ب-. قائمة الدخل.
- ج-. قائمة تبيان التغيرات في حقوق المساهمين عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين.
- د-. قائمة التدفق النقدي.
- هـ-. السياسات المحاسبية والإيضاحات.

خامساً. الاعتبارات الشاملة: العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية:

يجب أن تعرض البيانات المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. إن التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية، مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضرورياً ينجم عنه بيانات مالية تحقق عرضاً عادلاً في كافة الأحوال. كما يجب على المنشأة التي تمثل بياناتها المالية لمعايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن هذه الحقيقة، ويجب عدم وصف البيانات المالية أنها تمثل لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمثل لمتطلبات كل معيار ينطبق عليها وكل تفسير منطبق صادر عن اللجنة الدائمة التفسيرات.

أيضاً يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبنفس لجنة التفسيرات الدائمة، بحيث لا يوجد متطلب محدد يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي :

- أ. ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات.
- ب. موثوقة من ناحية أنها:
 - 1. تمثل بشكل صحيح نتائج المنشأة ومركزها المالي.
 - 2. تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.
 - 3. محيدة أي أنها ليست متحيزة.
 - 4. حصيفة.

5. كاملة في كافة النواحي المادية.

أما في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتقدير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإداره استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدها لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة، وعند اتخاذ هذا الحكم يجب على الإداره أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- أ. المتطلبات والإرشادات في معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة ذات الصلة.
- ب. تعاريفات ومعايير الاعتراف وقياس الموجودات ،المطلوبات ،الدخل والمصروفات الواردة في إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- ج. إصدارات الهيئات الأخرى لوضع المعايير والممارسات الصناعية المقبولة وفقط إلى الحد الذي تتفق فيه مع البندين أ، ب.

1- الاستمرارية للمنشأة:

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإداره إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإداره إما تصفية المنشأة أو التوقف عن المتابعة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإداره على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكيد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكيد هذه، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشأة مستمرة.

2- المحاسبة على أساس الاستحقاق:

بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله)، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها وعائدات بنود دخل محددة (مماثلة) على أن تطبيق مفهوم المماثلة لا يسمح بالاعتراف بالبنود في الميزانية العمومية التي لا تلبي تعريف الموجودات أو المطلوبات.

3- ثبات العرض:

يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- أ. إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض بياناتها المالية أن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات.
- ب. إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات.

- قد يوحي امتلاك أو تصرف هام أو مراجعة لعرض البيانات المالية بوجوب عرض البيانات المالية بشكل مختلف، ويجب على المنشأة تغيير عرض بياناتها المالية فقط إذا كان من المحتمل أن الهيكل

المعدل سيستمر أو كانت المنفعة من عرض بديل واضحة، وعندما تتم هذه التغيرات في العرض تقوم المنشأة بإعادة تصنيف معلوماتها المقارنة، ويسمح بإجراء تغيير في العرض للامتنال للمتطلبات القومية ما دام العرض المعدل يتماشى مع متطلبات هذا المعيار.

4-المادية والتجميع:

يجب عرض كل بند مادي بشكل مستقل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل.

في هذا السياق تعتبر المعلومات مادية إذا كان من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين إذا أخذت بناء على البيانات المالية، وتعتمد المادية على حجم وطبيعة البند الذي حكم عليه في الظروف الخاصة بعدم ذكره، وعند تقرير ما إذا كان أحد البنود أو مجموعة من البنود مادية فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معاً، وتكون طبيعة أو حجم البند هي العامل المحدد اعتماداً على الظروف، فعلى سبيل المثال يتم تجميع الموجودات الفردية ذات الطبيعة والعمل المشابهين إذا كانت المبالغ الفردية كبيرة، على أن البنود الكبيرة التي تختلف في طبيعتها أو عملها يتم عرضها بشكل مستقل.

- لا تستلزم المادية ضرورة تلبية المتطلبات المحددة للإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية إذا كانت المعلومات الناجمة غير مادية .

5-المقاصلة:

يجب عدم إجراء مقاصلة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم إجراء مقاصلة بنود الدخل والمصروفات عندما وفقط عندما يتحقق ما يلي:

أ. يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها،

ب. إذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية.

6-المعلومات المقارنة:

ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية، ويجب إدخال المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون لازمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

-في بعض الحالات تبقى المعلومات السردية الواردة في البيانات المالية للفترة/ الفترات السابقة مناسبة في الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال يتم الإفصاح في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قانوني لم تكن نتيجته مؤكدة في تاريخ آخر ميزانية عمومية ولم يتم حلها بعد، ومستخدمو البيانات المالية يستفيدون من المعلومات التي تقيد بوجود شك في تاريخ آخر ميزانية عمومية والخطوات التي اتخذت خلال الفترة لإزالة الشك.

7- تحديد البيانات المالية:

يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة. كما يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح:

- أ. أسم المنشأة التي قدمت التقرير أو وسيلة أخرى للتحديد.
- ب. ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المنشأة الفردية أو مجموعة من المنشآت.
- ج. تاريخ الميزانية العمومية أو الفترة التي تغطيها البيانات المالية أيهما مناسب لأجزاء البيانات المالية.
- د. عملة التقرير.
- هـ. مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في البيانات المالية .

8- الفترة التي يغطيها التقرير:

يجب تقديم البيانات المالية سنوياً على الأقل، وفي الحالات الاستثنائية التي يتغير فيها تاريخ الميزانية العمومية ويتم تقديم البيانات المالية السنوية لفترة أطول أو أقصر من سنة واحدة يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها البيانات المالية:

- أ. سبب استخدام فترة عدا عن فترة السنة الواحدة المستخدمة.
- ب. حقيقة أن المبالغ المقارنة لقائمة الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية والإيضاحات ذات الصلة ليست قابلة للمقارنة.

9- التقويت المناسب:

تقى فائدة البيانات المالية إذ لم تتوفر للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العمومية، ويجب أن تكون المنشأة في وضع تستطيع فيه إصدار بياناتها المالية خلال ستة شهور من تاريخ الميزانية العمومية، ولا تعتبر العوامل المستمرة مثل تعقيد عمليات المنشأة سبباً كافياً لعدم تقديم التقارير في حينها، وتتناول التشريعات وأنظمة السوق في العديد من الدول المواعيد النهائية الأكثر تحديداً.

سادساً- الميزانية العمومية:

التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة:

يجب على كل منشأة أن تحدد بناءً على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية العمومية، وعندما تختار المنشأة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها.

- مهما كان أسلوب العرض الذي تتبعه المنشأة يجب عليها أن تنصح لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديلها قبل وبعد إثنين عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية المبلغ الذي يتوقع استعادته أو تسويته بعد أكثر من إثنين عشر شهراً.

الموجودات المتداولة: يجب تصنيف أصل على أنه أصل متداول في الحالات التالية:

- أ. عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
- ب. عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال إثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.
- ج. عندما يكون نقداً أو أصلاً نقدياً معادلاً ولا توجد قيود على استعماله.

- يجب تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها موجودات غير متداولة. يستخدم هذا المعيار المصطلح "غير متداول ليشمل الموجودات الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل، وهو لا يمنع استخدام أوصاف بديلة مادام المعنى واضحاً.

المطلوبات المتداولة: يجب تصنيف المطلوب على أنه مطلوب متداول في الحالتين التاليتين:

- أ. عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
 - ب. عندما يستحق التسوية خلال إثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.
- يجب تصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها مطلوبات غير متداولة.

المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية:

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبيها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية.

- أ. الممتلكات والتجهيزات والمعدات.
- ب. الموجودات غير الملموسة.
- ج. الموجودات المالية.
- د. الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
- هـ. المخزون.
- وـ. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
- زـ. النقد والنقد المعادل.
- حـ. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
- طـ. المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12-ضرائب الدخل.
- يـ. المخصصات.
- كـ. المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل. حصة الأقلية.

م. رأس المال الصادر والاحتياطيات.

سابعاً. قائمة الدخل:

المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل:

يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ. الإيراد.

ب. نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج. تكاليف التمويل.

د. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ. المصاروف الضريبي.

وـ. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادلة.

زـ. البنود غير العادلة.

حـ. حصة الأقلية.

طـ. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

ثامناً. تاريخ بدء التطبيق:

أصبح معيار المحاسبة الدولي هذا نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1975، وقد تم تعديله سنة 2007.